



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الحادية والثلاثون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي، 23-27 مارس / آذار 2020

التقدم المحرز في برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة
النامية في إقليم أفريقيا

الموجز

أطلق برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية رسميًا خلال الدورة الأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التي انعقدت في يوليو/تموز 2017. وتقدم المنظمة مساهمتها في تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال مبادرة أقاليمية حول الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

- 1- ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي التي تشكل جزءًا من المبادرة الأقاليمية للمنظمة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 2- ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ضمان تخصيص الموارد الكافية للتطرق إلى أولويات البرنامج؛
- 3- ثمة حاجة إلى آليات لتيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 4- تمثل مبادرة العمل يدًا بيد فرصة للدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة التحديات التي تواجهها على صعيد الأمن الغذائي والتغذية؛
- 5- ضمان التفاعل بين الأجهزة الاقتصادية الإقليمية مثل هيئة المحيط الهندي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

ARC-Secretariat@fao.org

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- 1- صُمم برنامج العمل العالمي والمبادرة الإقليمية، باعتبارها آلية التنفيذ الرئيسية للمنظمة، مع الإقرار بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه الكثير من القيود المشتركة التي تعيق تنميتها المستدامة، وتشمل هذه القيود محدودية قاعدة الموارد، والاعتماد على موارد المحيطات، وهشاشة البيئات الطبيعية، والاعتماد على أسواق متقلّبة، وارتفاع الواردات الغذائية، وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والاتصالات.
- 2- ويترتب عن هذه القيود تزايد سرعة التأثير بالصددمات والتنمية المحدودة لقطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ذات التوجه التجاري.
- 3- وقد تم إدراج الأولويات المحددة في برنامج العمل العالمي في إطار البرمجة القطرية لكل بلد عضو، ويسهم كل برنامج و/أو مشروع في برنامج العمل العالمي.
- 4- خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا الذي عقد في عام 2018 في السودان، تم إطلاق البرنامج الإقليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا رسميًا. وتم جرد الأنشطة التي ساهمت في المبادرة الإقليمية:
 - كانت بعض الإجراءات مرتبطة بالبرنامج الاستراتيجي 4 للمنظمة (النظم الغذائية) فيما ارتبط عدد آخر منها بالبرنامج الاستراتيجي 3 (الحد من الفقر في الريف)؛
 - وصُمم إطار للبرمجة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي (جزر القمر، وزنجبار في جمهورية تنزانيا المتحدة، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وغينيا-بيساو، وكابو فيردي، ومدغشقر، وموريشيوس)؛
 - قد استفاد بلدان (وهما كابو فيردي وسيشيل) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ؛
 - وتم تنفيذ مشاريع لمكافحة دودة الحشد الخريفية (غينيا - بيساو، وكابو فيردي، ومدغشقر، وموريشيوس)؛
 - وتم توفير الدعم لتعزيز نظم الإنتاج الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب.
- 5- وعلى المستوى الإقليمي، في إقليم المحيط الهندي:
 - تمت صياغة برنامج إقليمي للأمن الغذائي والتغذية في إقليم المحيط الهندي بوصفه برنامجًا مشتركًا بين برنامج التعاون التقني للمنظمة ومنحة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛
 - وأنشأت هيئة مصايد التونة في المحيط الهندي بموجب المادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة.
- 6- وفي إقليم المحيط الأطلسي:
 - استفاد كل من كابو فيردي وغينيا-بيساو والمنظمات الإقليمية والدولية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس البحوث والتنمية الزراعية لغرب ووسط أفريقيا، والمركز العالمي للحراثة الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، وبرنامج البحوث المعني بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي، من الاستراتيجية الخاصة بعمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغير المناخ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في المحيط الهندي

7- يتطلب البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية المزيد من التعاون والتجارة في ما بين الدول الجزرية. ولا بدّ لهذا النهج الذي يهدف إلى الاستفادة من كامل إمكانات الإنتاج الغذائي الإقليمي، أن يقترن بمشاركة القطاع الخاص النشطة. ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء نظام شامل ومنصف ومتربط، تتفاعل فيه جميع الجهات الفاعلة في مجالات إنتاج الأغذية وتجهيزها ونقلها وتجارتها مع الجهات المزودة للسلع والخدمات التي تحتاج إليها للاضطلاع بأنشطتها في مناخ تجاري آمن.

8- إنّ البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية عبارة عن رغبة مشتركة في بناء إقليم للنمو المشترك حيث تكون الأغذية الصحية متوفرة ومتاحة بكميات كافية. ويستند نهج البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية إلى تبادل المعلومات والتجارب والدراية والتكنولوجيا والمواد الغذائية في ما بين الأقاليم.

9- ومنذ صياغة البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في فبراير/ شباط 2016 بدعم المنظمة الفني والمالي، تم إحراز عدد كبير من الإنجازات وتشمل ما يلي:

- التوقيع على مذكرة تفاهم استراتيجية بين المنظمة وهيئة المحيط الهندي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018؛
- وإنشاء وحدة التنسيق الإقليمية للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية ضمن مكتب المنظمة في أنتاناناريفو؛
- وتعيين جهات الاتصال في البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية من ضمن المؤسسات الزراعية في كل بلد عضو في هيئة المحيط الهندي من أجل تنسيق المبادرات البرامجية على الصعيد القطري؛
- وعقد أربع دورات للجنة التوجيهية للبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في مدغشقر (يونيو/ حزيران وديسمبر/ كانون الأول 2018) وفي ريونيون (مايو/ أيار 2019) وسيشيل (ديسمبر/ كانون الأول 2019)؛
- وإنشاء لجان وطنية فنية ولجان للرصد من أجل ضمان التنفيذ المتعدد القطاعات لأنشطة البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية. وتضم هذه اللجان ممثلين عن القطاع العام، مثل الوزارات والبرلمانيين، والمؤسسات الحكومية، وعن القطاع الخاص بما يشمل الشركات الزراعية والتجارية الزراعية، ومنظمات المنتجين الزراعيين ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الشركاء الماليين والفنيين العاملين في قطاعات التنمية الزراعية؛
- وتوعية الرأي العام بنهج البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية وأهدافه من خلال أشرطة الفيديو ومواد الاتصال؛
- وتحديد على نحو رسمي سلاسل القيمة التي تهمّ الإقليم من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالأسواق؛
- وإجراء دراسات لتطوير سلاسل القيمة التي تتسم بالأولوية على المستوى الإقليمي؛
- وتحليل المعايير والأنظمة المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية والغذائية من أجل تيسير المبادلات التجارية في هذه المنتجات على نحو أفضل بين البلدان الجزرية؛
- ويجري وضع الصيغة النهائية لدراسة حول إنشاء منبر للمعلومات بشأن فرص الأعمال التجارية داخل الإقليم، كجزء من مشروع لدعم تطوير المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية في ما بين بلدان الإقليم، ما يسهم في تنفيذ البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية؛
- وستتاح وثيقة البرنامج المستندة إلى دراسات سلسلة القيمة قريباً من أجل تيسير عملية تعبئة الموارد وتحديد موقع الشركاء.

الدروس المستفادة من صياغة ومواصلة تنفيذ المكوّن الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، في برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

1- الزراعة وتغير المناخ

إنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، ومدغشقر¹ شديدة التأثر بتغير المناخ. وتزداد المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية بسبب تفاقم الأعاصير وموجات والجفاف والعواصف المتكررة وغير ذلك.

القطاعات الأكثر ضعفاً أمام تغير المناخ هي التالية:

- الموارد المائية: ندرة مياه الشرب والريّ، والآثار المترتبة على الأنشطة الزراعية؛
- وكثيراً ما تتضرر البنى الأساسية بسبب الأمطار الغزيرة التي ازدادت وتيرتها. النقص في مصادر الطاقة والآثار المترتبة على التنمية الصناعية؛
- الزراعة بما في ذلك مصايد الأسماك والماشية: كمية الأمطار غير الكافية وارتفاع درجات الحرارة، في الوقت الذي تعتمد فيه 90 في المائة من الأنشطة الزراعية على تساقط الأمطار. تقلص المناطق المواتية للزراعة وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، ما يؤدي إلى استمرار تقلص المواد الغذائية الزراعية ونزوح الفئات السكانية الضعيفة. أصبحت الهجرة الداخلية مسألة مهمة في جزيرة كبيرة مثل مدغشقر، وتولّد تحديات جديدة في المناطق المضيفة؛
- النقل: تعرّض البنى الأساسية للطرق أمام تأثيرات تغير المناخ وتقدّم وسائل الملاحة، والمخاطر وما يتصل بذلك من تكاليف؛
- الصحة: تظهر تأثيرات تغير المناخ أيضاً في صحّة السكّان من خلال انتشار الملاريا وحمى الدنك والأمراض الأخرى التي تحملها النواقل.

¹ على الرغم من أن مدغشقر لا تعتبر من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي تواجه التحديات نفسها التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية المجاورة لها.

2- سوء التغذية والأمن الغذائي

وفي ظل وجود نظام غذائي ضعيف وغير مستدام، ينتشر سوء التغذية بجميع أشكاله في هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

- ترتبط التغييرات في أنماط التغذية وأساليب العيش التي غالبًا ما تنجم عن التغييرات في التركيز الاقتصادي الوطني وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بالصحة السيئة؛
- ولا يزال الفقر سائدًا في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ويرتبط بكل من الجوع وسوء التغذية (نقص التغذية)؛
- وتؤثر التأثيرات المترابطة لتغير المناخ وما يرتبط به من مسائل تأثيرًا كبيرًا على الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي؛
- ويعاني معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي، عجزًا غذائيًا وتستورد نسبة تتراوح بين 70 و80 في المائة من الأغذية التي تستهلكها؛
- وتعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي على المحيط للتنمية الوطنية.

3- بناء وتعزيز القدرات على مواجهة الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية

فضلا عن الافتقار إلى الظروف أو البيئة المواتية والملائمة الذي تعانيه عادةً الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن قدراتها على الحد من مخاطر الكوارث في الزراعة والقطاعات ذات الصلة ضعيفة، فضلاً عن ضعف القدرات البشرية والمؤسسية على تطبيق التكنولوجيات الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة افتقار إلى الاستثمارات الاستباقية للتخفيف من حدة المخاطر. ولمواجهة كل هذه القيود، وبهدف تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف، حددت المبادرة الإقليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أنشئت بموجب إطار برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية، الإجراءات المناسبة التي يتعين اتخاذها وهي:

- تعزيز البيئة والظروف المواتية للأمن الغذائي والتغذية.
- وإنشاء نظم غذائية مستدامة قادرة على الصمود لأنماط غذائية صحية وتغذية أفضل؛
- وتزويد المجتمعات المحلية بسبل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الأفضل عن طريق تشجيع التمكين الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.
- وتعزيز نظم الإنذار المبكر مع التركيز على أهمية التخفيف من حدة آثار تغير المناخ ومنعه.
- وتحسين نظام المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد التهديدات الناشئة أمام الأمن الغذائي والتغذوي.
- وإنشاء مرافق للشراكات والاستثمار بين القطاعين العام والخاص في قطاعات التنمية الريفية.
- وتعزيز / إصلاح منصات التنسيق القائمة (بتعيين تحديد طبيعة المنصة وعملية صنع القرار؛ وتوعية صانعي القرارات داخل الحكومات؛ وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات).
- تعزيز جمع البيانات / وضع السياسات القائمة على الأدلة. (تحسين البيانات ووضع السياسات القائمة على الأدلة أمر هام ويمكن تحقيقه عن طريق إقناع صانعي القرارات. وعلاوةً على ذلك، من المهم أن يتتبع الشركاء في التمويل الاستخدام الأمثل للموارد).